الأنباء
الاثنين 12 مايو 2014

العمير: موافقة "المناقصات المركزية" على تأهيل التحالفات لمشروع المصفاة خطوة جيدة

الكويت توقّع عقد استيراد الغاز مع "شل" بـ 12 مليار دولار

د. علي العمير وناصر المضف وجمال اللوغاني خلال لقائهم مع وفد «شل»

المضف واللوغاني وموظفو قطاع التسويق العالمي في لقطة جماعية مع وفد «شل»

أحمد مغربي

تأكيدا لما انفردت بنشره «الأنباء» في عددها أمس، استقبل وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير أمس وفدا رفيع المستوى من شركة شل وذلك ضمن فعاليات توقيع عقد الغاز الطبيعي المسال مع مؤسسة البترول الكويتية.

وقد أشاد العمير في بيان صحافي أمس بالعلاقات التجارية الممتازة بين شركة شل ومؤسسة البترول الكويتية والتي تم تتويجها بهذا العقد المهم والاستراتيجي والذي تصل قيمته التقديرية إلى 12 مليار دولار خلال ستة سنوات، وقد أكد العمير على أهمية هذا العقد من الناحية البيئية، حيث إن الغاز الطبيعي المسال من أقل مصادر الطاقة تأثيرا على البيئة. أما من الناحية الاقتصادية فإن الكويت ستوفر مئات الملايين سنويا من عدم حرق الوقود السائل واستبداله بالغاز الطبيعي المسال مثل الديزل والنفط الخام اللذين يحتويان نسبة كبريت عالية تضر بالبيئة بالإضافة إلى التكاليف العالية والجهد الأكبر لصيانة محطات الطاقة في حال استخدام الوقود السائل.

هذا وقد حضر المقابلة الرئيس التنفيذي للمؤسسة نزار العدساني والعضو المنتدب للتسويق العالمي ناصر المضف ونائب العضو المنتدب لتسويق النفط الخام والغاز والمشتقات الخفيفة جمال اللوغاني ومدير إدارة مبيعات النافثا والبنزين والغاز المسال الشيخ خالد الصباح.

كما قال وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. علي العمير ان موافقة لجنة المناقصات المركزية على تأهيل التحالفات العالمية لمشروع «المصفاة الجديدة» خطوة جيدة لتنفيذ المشروع الذي يعتبر هدفا استراتيجيا لإنتاج وقود نظيف ومطابق للمواصفات البيئية لمحطات الكهرباء وتحلية الماء وهو من المشاريع الحيوية الذي تتطلع الكويت لإنجازه خلال السنوات المقبلة.

وأوضح العمير في تصريحات صحافية على هامش المؤتمر التقني ومعرض الصناعة الكويتي تحت شعار «الطاقة والبيئة التحديات الهندسية والادارية» الذي نظمته جمعية المهندسين الكويتية ان هناك تحديات بيئية كبيرة تواجه البلدان المنتجة للنفط، مشيرا الى ان الكويت انتهت من التحضير لمؤتمر عالمي حول التغير المناخي والذي يعقد في نيويورك والعاصمة الفرنسية باريس في 2015، مبينا ان كل ما يعزز الحفاظ على البيئة يعتبر امرا مقدرا من كل الدول والجهات والمؤسسات.

من جانبه، قال نائب الرئيس التنفيذي لمصفاة ميناء عبدالله م. احمد الجيماز ان المؤتمر التقني ومعرض الصناعة الكويتي الذي تنظمه جمعية المهندسين يعتبر عملا فرديا من مجموعة من مهندسي القطاع النفطي وهي مبادرة تطوعية جيدة تحت تجمع للمهندسين في الكويت. وقال الجيماز ان المؤتمر يحشد عددا كبيرا من المهندسين والشخصيات العالمية المتخصصة، لاسيما ان معظم المهندسين المدعوين في المؤتمر من خريجي القطاع النفطي من الناحية العملية، مشيرا الى ان دعوة البترول الوطنية تعد تكليفا لان العنوان الرئيسي للمؤتمر الطاقة والحفاظ على البيئة.

شذى الصباح: معهد التدريب البترولي قفزة نوعية في مجال التدريب المتخصص

الشيخة شذى الصباح

قالت العضوة المنتدبة للتدريب والتطوير الوظيفي بمؤسسة البترول الكويتية الشيخة شذى الصباح إن نمط عملنا في القطاع النفطي يحملنا قدرا من المسؤولية الوطنية كونه معنيا بالدرجة الأولى بتهيئة الكوادر الوطنية لمواجهة التحديات العالمية المرتبطة بالصناعة النفطية وهي تحديات متغيرة في كم وكيف مخرجاتها، مؤكده أن الاهتمام بالعنصر البشري من خلال الاستثمار في أبناء الكويت يأتي انسجاما مع رغبة صاحب السمو الأمير، حيث كان ولايزال يؤكد في كل المحافل الوطنية على أهمية تدريب وتأهيل أبناء الوطن وتمكينهم لتحمل مسؤولياتهم الوطنية.

وذكرت الشيخة شذى أن قطاع التدريب والتطوير الوظيفي يواجه تحديات خاصة مع تطور آلية العمل في الصناعة النفطية، حيث تتطلب مهارات وقدرات وظيفية تواكب هذا التطور السريع في هذا الحقل. وأوضحت أن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة بحاجه لإنشاء معهد تدريب بترولي وأن يكون أكاديمي متخصص يعمل على تصميم المناهج وتحديد التدريب المناسب للعمالة الوطنية.

وأشارت إلى أن وجود مثل هذا المعهد سيدعم دور مركز التدريب البترولي الحالي ويضاعف مخرجات التدريب خاصة أن القطاع النفطي مقبل على توسع كبير ومتنوع كمشروع المصفاة الجديدة والوقود البيئي وأنشطة الأولفينات وغيرها الأمر الذي يتطلب تدريبا متخصصا عالي الدقة والجودة في إنجاز مهام العمل.

وأشارت العضو المنتدب إلى أن مشروع معهد التدريب البترولي يمثل إحدى أهم مبادرات قطاع التدريب في الوقت الحالي، حيث يمثل قفزة نوعية في مجال التدريب المتخصص على مستوى الكويت وأغلب دول المنطقة وسيوفر تدريبا وتطويرا يحاكي الشركات النفطية العالمية ويمكنه أن يشرف على تخريج عمالة بقدرات فنية تواكب العمالة العالمية.

وأكدت الشيخة شذى أنها قامت بزيارة جامعات وكليات في أبوظبي في العام الماضي بدعوة من مسؤوليها، حيث اطلعت على المستوى التدريبي والقيادي المثالي في أبوظبي، كما أنها تشرفت بمقابلة سمو الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان (وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع).

خلال افتتاحه المؤتمر الـ 12 لدور القطاع الخاص في مشاريع التنمية والبنية الأساسية

الوقيان: "الأعلى للتخطيط" بصدد تسليم الخطة الإنمائية حتى 2020

منى الدغيمي

قال أمين عام المجلس الأعلى للتخطيط عادل الوقيان انه لا يمكن تنويع الاقتصاد غير النفطي الا بتعزيز استثمارات القطاع الخاص وتعزيز المنافسة في القطاعات الأخرى بشكل يضمن كسر الجمود وتحقيق التطور في خدمة العملاء.

وأشار في كلمته الافتتاحية لمؤتمر دور القطاع الخاص في مشاريع التنمية والبنية الأساسية امس التي القاها نيابة عن وزيرة التخطيط والتنمية هند الصبيح أشار الى ان خطة السنة الحالية 2014 تضمنت 82 مشروعا كبيرا و5 شركات مساهمة عامة و10 مشروعات بنظام B.O.T الذي من شأنه ان يحفز النشاط الاقتصادي على نطاق اوسع ليشمل جميع اوجه الاقتصاد بما فيها مجالات الاسكان والتعليم والصحة والمطارات والموانئ بالاضافة الى مشاريع النفط والبنية التحتية.

واشار الوقيان الى ان المجلس الاعلى للتخطيط بصدد تسليم الخطة الانمائية متوسطة الاجل الثانية 2016/2015 ـ 2020/2019 الى الجهات المعنية، مشيرا الى ان المجلس وضع نصب اعينه ابرز المعوقات التي واجهت الخطة السابقة والتي كان على رأسها البطء الشديد في الدورة المستندية وتأخر الحصول على الموافقات اللازمة لانطلاق المشاريع ما ادى الى خفض نسبة الانفاق الاستثماري الحكومي مما كان مقدرا له.

ولفت الى ان لدى كل من الحكومة والمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية جدية كبيرة فيما يخص تحقيق الخطوات الملموسة في التنمية مع الأخذ بالاعتبار تجارب الدول التي حققت انجازات مهمة في هذا المجال. وذكر ان الحكومة تبنت عدة مسارات لتفعيل القطاع الخاص وجعله شريكا في التنمية منها خصخصة الانشطة الحكومية القائمة من خلال مجلس التخصيص وكذلك الدفع ببرنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف دفع عجلة التعاون بين القطاعين لانشاء مشروعات متميزة سواء في قطاع البنية التحتية او قطاع الخدمات ما يعود بالنفع على المواطنين الكويتيين.

عادل الوقيان يلقي كلمة الافتتاح (محمد هاشم)

العبد الرزاق: ضرورة إنشاء هيئة عامة بصلاحيات كاملة لإدارة مشاريع التنمية تتبع رئيس مجلس الوزراء مباشرة

واشار الى ان المبادرات الحكومية تحولت من مجرد اعلان للنوايا الى خطوات حقيقية على ارض الواقع وذلك بتأسيس الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات في عام 2008 وتأسيس صندوق الدعم المشروعات الصغيرة لتكوين اداة مؤسسية فاعلة على كسر العوائق التي تحول دون ازدهار هذا القطاع المهم في الدولة. من جانبه، قال رئيس اللجنة العليا المنظمة لمؤتمر دور القطاع الخاص في مشاريع التنمية عبداللطيف العبدالرزاق ان المؤتمر يناقش سبل مشاركة القطاع الخاص ومساهمته الفاعلة في مشاريع التنمية الحكومية ومشاريع البنية الأساسية، لافتا الى دور الدولة ممثلة بالحكومة لاعداد خطط تنموية شاملة وواضحة المعالم مبنية على حاجات تنموية محددة تخدم مصالح الوطن وتحقق الاهداف المستقبلية المرجوة منها.

واشار العبد الرزاق في كلمته الافتتاحية للمؤتمر الى انه لتحديد الرؤية الاستراتيجية المستقبلية للكويت يجب على الحكومة تسخير الجهود وتفعيل الأدوات والآليات التنفيذية للقيام باعداد الخطط السنوية والبرامج التنموية ودعوة القطاع الخاص للمساهمة والمساعدة في تحقيق هذه الرؤية الاستراتيجية.

وفي عرض له لبعض الحلول المقترحة لمعالجة المعوقات التي تواجه تنفيذ خطط التنمية أشار الى انه اولا، يجب على الحكومة ان تسعى الى انهاء سيطرة الدولة على تقديم الخدمات للمواطنين في كل المجالات الى جانب تشكيل هيئة مستقلة لادارة اراضي الدولة وفك التشابك مع الجهات والوزارات المختلفة ووضع خطة واضحة لاستثمار واستعمال هذه الاراضي في المستقبل.

ولتعزيز مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التنمية اكد العبدالرزاق انه يجب انشاء هيئة عامة بصلاحيات كاملة لادارة مشاريع التنمية تتبع رئيس مجلس الوزراء مباشرة.

الجلسة الأولى

وناقشت الجلسة الاولى ثلاثة محاور اساسية وهي: هل هناك حاجة الى قانون جديد او الاكتفاء بالتعديلات على قانون رقم 7 لسنة 20008؟ واهمية القانون للقطاع الخاص في المشاريع التنموية ومعالجة حالات التعويض في حال فسخ المشاريع.

في البداية قال الخبير العقاري عبدالرحمن الحمود ان حضور المؤتمر لا يتناسب مع حجم الموضوع الذي تتم مناقشته، مؤكدا ان القطاع الخاص يعاني تهميشا كبيرا حيث تجاهل المبادرات التي تقدم منه لمشاريع التنمية فنلاحظ انه لم يتم خصخصة مشروع في الدولة حتى اليوم في حين ان 93٪ من القوى العاملة يعملون في الحكومة والنفط وهو المصدر الوحيد لدخل الدولة و94٪ من الاراضي تمكلها الدولة اضافة الى ان الدولة هي المالك الاساسي لكثير من الاسهم المطروحة في البورصة فهي المهيمنة والمسيطرة على معظم القطاعات.

من جانبه، تساءل ممثل اتحاد المصارف فايز الكندري عن الحوافز التي تدفع البنوك لتمويل المستثمر في مشاريع الـ B.O.T في ظل غياب الضمانات التي تبحث عنها البنوك متطرقا الى تعديلات قانون الـ«B.O.T» الجديد التي لم تأت بالمستوى المطلوب حيث لم تفرق تلك التعديلات بين المشروعات التنموية المليارية والمشروعات الصغيرة حيث جاءت التعديلات مشوهة وتدل على سوء الصياغة التشريعية والسرعة في اقرارها. وطالب بضرورة ان يكون الرهن في مشاريع التنمية حر دون موافقة اللجان العليا وان يستمر هذا الرهن الى حين قضاء الدين على المستثمر.

من ناحيته، قال رئيس اتحاد العقارين توفيق الجراح «اننا ننظم مؤتمرات الـ«B.O.T» منذ عام 2002 اي منذ 12 عاما ونرى ان الجو العام لتفعيل دور القطاع الخاص مسموم ولا توجد مشاريع تنموية يتم الموافقة على تنفيذها باستثناء مشروع محطة الزور». وفي تعليقه على تعديلات قانون الـ«B.O.T» الجديد اكد انه جاء متوازنا نوعا ما بين القطاعين العام والخاص حيث اعطى حرية للجهة الحكومية بالتفاوض واستقلالية كما فرق بين المشاريع الصغيرة والكبيرة ولغى قانون 7 نهائيا، معربا عن استغرابه لاعتراض البنوك على تلك التعديلات قائلا «البنوك لا ترغب بالمخاطرة ابدا» وذلك لا يستقيم مع طبيعة المشاريع.

الجلسة الثانية

كما تطرقت الجلسة الثانية التي ترأسها عبدالله ميرزا الى موضوع كيفية تفعيل مشاريع المشاركة، حيث اشار وزير الاشغال السابق فاضل صفر في مداخلته الى ضرورة ان تكون التنمية متوزانة عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص اضافة الى ضرورة مشاركة الجهة الحكومية في شركة المشروع لاسيما ان بعض التجارب اثبت فشل تسلم القطاع الخاص لزمام المشاريع بنسبة 100٪، مؤكدا انه دون الايمان بالشراكة والتنمية لا يمكن ان ينجح قانون الـ B.O.T مهما كثر الحديث عن القانون.

وتطرق صفر الى عيوب قانون الشراكة التي تخضع جميع عقود المشروعات لرقابة ديوان المحاسبة حيث تشمل تلك الرقابة عقود الممولين باعتبارهم اشخاصا وهذا لا يجوز من الناحية القانونية.

وطالب عضو اتحاد العقاريين ونائب رئيس مجموعة بوخمسين القابضة د. أسامة بوخمسين في مداخلته بضرورة قيام مجلس الامة بأخذ ملاحظات القطاع الخاص واتحاد العقاريين بعين الاعتبار لان عدم الجدية سيؤدي الى بقاء عجلة التنمية متوقفة كما هي، مشيرا الى ان هذا الأمر سيؤدي الى اقتصار التطبيق على وجهة النظر الحكومية فقط وبالتالي لن نكون انجزنا شيئا.

واشار بوخمسين الى ان الدولة لابد ان تكون مؤسسية من الأخذ بمبادرات القطاع الخاص بعين الاعتبار حيث لديه افكار ومبادرات واقعية في جميع القطاعات السكنية والخدماتية والسياحية ولكنها لا ترى النور بسبب التجاهل الحكومي لها وهو ما يكشف عن وجود خلل في آلية القرار وهناك حلقة مفرغة وضائعة في الكويت.

وشدد بوخمسين على ان الحكومة مازالت غير جادة في الأخذ بافكار القطاع الخاص والتي سبق ان تقدم بها اتحاد العقاريين ولم تفعل شيئا في تعديل آلية الـ B.O.T موضحا انه من غير المنطق عدم الاستماع الى القطاع الخاص والذي يحمل على كاهله كل شيء في غيبة مساندة ادارات الحكومة له.

وقال ان البنك المركزي يسير عكس التيار من خلال عدم تقديم تسهيلات للشركات والقطاع الخاص وهذا يؤدي الى تهميش دوره في التنمية. من جانبه، قال المحامي عثمان السيف ان مواد قانون الـ «B.O.T» الحالية غير مشجعة على الاستثمار، بل تجهض المستثمرين والمبادرين خاصة انه لم يعط الاولوية لصاحب المبادرة في الاستمرار في مبادرته وهذه تعد مشكلة تحتاج الى حل.

«الملا للصيرفة»: جوائز نقدية تفوق الربع مليون دولار

أطلقت الملا العالمية للصيرفة، حملة ترويجية لعملائها المصريين الذين يقومون بعمليات تحويل أموال إلى بلادهم، حيث ستمتد الحملة لمدة عام واحد، وتسعى من خلالها الشركة إلى إجراء سحب بشكل أسبوعي يخول 15 عميلا الفوز بجائزة نقدية.

وأكدت الشركة أن جميع معاملات العملاء المصريين الذين يقومون بإرسال حوالات مالية إلى بلدهم الأم، من أي من فروع شركة الملا العالمية للصيرفة المنتشرة في جميع أنحاء الكويت، ستدخل تلقائيا في السحب الفوري.

وسيحظى 15 عميلا بفرصة للفوز بجوائز نقدية، على أن يحصل الفائز على مبلغ 1500 دولار، فيما الجوائز الـ 14 الأخرى بقيمة 250 دولارا، على أن يجرى السحب بشكل أسبوعي على مدار عام.

وعن الحملة يقول مدير عام الشركة راجيش غايرولا: تعد جمهورية مصر العربية من أبرز وجهات التحويلات المالية لدى الشركة، وذلك بسبب ارتفاع عدد أفراد الجالية المصرية في الكويت، حيث تعتبر هذه الحملة فرصة لهم للحصول على جوائز قيمة من خلال تحويل الأموال إلى عائلاتهم. وأضاف غايرولا: تعتبر هذه الحملة أكبر إعلان عن جوائز نقدية خاصة بجنسية معينة بتاريخ الكويت، إذ يصل إجمالي قيمة الجوائز النقدية التي تتضمنها الحملة لمدة عام أكثر من ربع مليون دولار، كما يتم اختيار الفائزين من جميع المعاملات التي تمت بفروع الملا للصرافة المنتشرة في الكويت خلال الأسبوع الماضي من تاريخ السحب، بما في ذلك التحويلات التي تمت من خلال أفرع الملا العالمية للصيرفة إلى البنوك التي ترتبط بشراكات مع الشركة.

«التركية» إلى بوسطن اعتبارا من اليوم

أعلنت شركة الخطوط الجوية التركية، عن خدمتها الجديدة إلى مدينة بوسطن، التي تعد واحدة من أقدم وأعرق المدن الأميركية، لتصبح بذلك الوجهة رقم 249 التي تقوم الشركة بتسيير رحلاتها إليها. وتنطلق الرحلات إلى الوجهة الجديدة اعتبارا من 12 مايو 2014. وتقوم الخطوط الجوية التركية فعليا بتسيير رحلاتها إلى سبع مدن أميركية أخرى.

وقد تم استعراض الوجهة الجديدة في معرض سوق السفر العربي (الملتقى 2014) في إطار مشاركة الخطوط الجوية التركية في معرض السفر والسياحة الأول في المنطقة. وتقوم الناقلة بتسيير رحلاتها إلى 106 بلدان حول العالم، ما يسلط الضوء على امتدادها العالمي أمام الجمهور المتوقع لزيارة المعرض من جميع أنحاء العالم. وسيتم تسيير الرحلات من اسطنبول إلى بوسطن مبدئيا بمعدل 5 رحلات أسبوعيا اعتبارا من اليوم لترتفع إلى 7 رحلات أسبوعيا اعتبارا من 9 يونيو 2014.

«مدى» تطلق حملة «إنترنتك لبيتك»

أطلقت شركة مدى للاتصالات، حملة «انترنتك لبيتك» والتي تخول العملاء من خلالها التمتع بتجربة إنترنت مختلفة تماما من حيث السرعة وقدرة التحميل سواء في المنزل أو المكتب وحتى الشاليه، مع خدمة التوصيل المجانية. وبالتزامن مع حملة «انترنتك لبيتك»، بات بإمكان العملاء الاشتراك بخدمة الإنترنت المقدمة من شركة مدى للاتصالات بشكل شهري دون أي عقد التزام سنوي، مما يمنح العميل المزيد من المرونة في تجديد الاشتراك، ويجنبه التكاليف الإضافية الخاصة بالاشتراكات السنوية. وتهدف شركة مدى للاتصالات من خلال حملة «انترنتك لبيتك» إلى توفير خدمة جديدة وغير مسبوقة في عالم الاتصالات، وهي تسيير سيارات متنقلة لخدمة عملاء الشركة الحاليين والجدد في الاشتراك أو تجديد الاشتراك بخدمة الإنترنت.

وتسعى مدى للاتصالات، شركة الإنترنت اللاسلكي الأولى في الكويت، إلى تقديم كل ما هو جديد ومبتكر، ومن شأنه أن يعكس قيمة مضافة لعملائها.

وقد عملت الشركة مؤخرا على زيادة عدد سيارات التوصيل لتلبية الطلب المتزايد على خدماتها، وتوفير عناء زيارة مراكز البيع المنتشرة في الكويت للاشتراك بخدماتها أو تجديد الاشتراك.

«الأهلي» يكرّم متفوقي ثانوية جابر الأحمد الصباح

لقطة جماعية للمكرمين

كرم البنك الأهلي الكويتي الطلبة الحاصلين على أعلى نسبة في مختلف الصفوف الدراسية لثانوية جابر الأحمد الصباح وقدم البنك لهم مكافآت مالية تشجيعا وتقديرا لهم على تفوقهم. وقد حصل الطالب أحمد أشرف حجازي على أعلى نسبة 97,4٪ لمرحلة 10، وكذلك الطالب عبدالعزيز خالد الكندري بنسبة 97,4٪ لمرحلة 10، والطالب حسين أحمد الكوت بنسبة 87,6٪ لمرحلة 11 أدبي، والطالب مهاب أشرف مرسي بنسبة 99,1٪ لمرحلة 11 علمي، والطالب عبدالله أيمن حسين بنسبة 97٪ لمرحلة 12 علمي، والطالب فهد خالد العازمي بنسبة 92,7٪ لمرحلة 12 أدبي. وبهذه المناسبة صرح مساعد مدير العلاقات العامة علي البغلي: «في البداية نود ان نبارك للطلبة تفوقهم ونثني على جهودهم وجهود والديهم والهيئة الإدارية والتدريسية في ثانوية جابر الأحمد الصباح». وأضاف: «إن البنك الأهلي الكويتي مستمر في تكريم الطلبة المتفوقين ضمن حملته للمسؤولية الاجتماعية «مجتمعنا مسؤوليتنا» التي يقدمها للمساهمة في تنمية ودعم المجتمع». وفي الختام تقدم مرشد العنزي مدير المدرسة بالشكر الجزيل للبنك الأهلي الكويتي على هذه المبادرة الطيبة في دعم وتشجيع الطلبة وحثهم على الاجتهاد في تحصيلهم العلمي.